الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

13 **جماد ثاني** 1440 –18 **فبراير** 2019

الف1هرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

ولي عهد مملكة البحرين يلتقي رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة واس الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1886783

التقى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين بقصر الرفاع اليوم، معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وعددًا من أعضاء الهيئة الذين يزورون مملكة البحرين حاليًا.

وأكد سموه عمق العلاقات الأخوية التاريخية الراسخة بين البلدين وتميزها في مختلف المجالات.

من جانبه أعرب معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان, عن شكره وتقديره لسمو ولي عهد مملكة البحرين على ما يوليه من اهتمام في تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين البلدين والشعبين، مشيدًا بالتجربة البحرينية في مجال تكريس مبادئ حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وحفظ الحقوق العمالية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير الخدمة المدنية: لوائح الوظائف التعليمية والصحية ستصدر خلال 6 أسابيع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622054

الرياض - «الحياة | «منذ 4ساعات في 18 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 01:24
أكد وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان أن اللائحة التنفيذية للموارد البشرية، منحت الجهات الحكومية صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها المتصلة بالموارد البشرية باستقلالية.
وأشار الحمدان في بيان صحافي أمس (الأحد)، إلى أن اللائحة التنفيذية للموارد البشرية، تجسّد معالجةً للمشكلات التطبيقية القائمة، وتغييراً إيجابياً لمفهوم الوظيفة الحكومية، وتعزيزاً للتحول إلى المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية.
وقال إن لوائح الوظائف التعليمية والصحية في مراحلها النهائية، مبيناً أنها ستأتي تباعاً «خلال 6 أسابيع بالكثير.«
وحمل وزير الخدمة المدنية في لقاء مع قناة العربية وزارات سابقة مسؤولية تأخير إقرار اللائحة الهندسية التي مضى أكثر من 15 عاماً عليها، وقال: «أكاد أجزم أنها في طريقها للاعتماد.«
وأشار إلى أنّ مشروع تحديث اللائحة التنفيذية للموارد البشرية للموظفين الحكوميين الذين تزيد أعدادهم على 1.1 مليون موظف، استغرق قرابة عام تخلله عقدُ أكثر من 70 ورشة عمل بمشاركة ما يربو على 150 مشاركاً و17 جهةً حكوميةً، مع تحديد 3 دول للمقارنة الدولية وهي «أستراليا وكندا ودولة الإمارات العربية المتحدة.«
وأضاف: «خلال مراحل المشروع دُرست 28 وثيقة من الوثائق النظامية المشتملة على لوائح وقواعد وتنظيمات وضوابط، فيما تم دمج أحكام 17 لائحة في الموحدة الجديدة، فيما ركّزت المراجعات الرئيسة على مراجعة تحديات الجهات الحكومية مع اللوائح، ومقترحاتها لمعالجة التحديات، والمراجعة مع الفرق المختصة من وزارة الخدمة المدنية، وممارسي الموارد البشرية في الجهات الحكومية الأخرى، ومختصي لوائح الموارد البشرية بالقطاع شبه الحكومي والخاص، والمراجعة للتجارب الدولية، والمراجعة القانونية الخاصة للوائح الجديدة.«
واعتبر الحمدان اللائحة التنفيذية الجديدة التي ستكون نافذة بعد ثلاثة أشهر تحولاً جوهرياً في بيئة القطاع الحكومي؛ «حيث جعلت من تطوير العمل الحكومي وتأهيل الكادر الوظيفي والارتقاء بجودة الأداء هدفاً لها، ويسّرت تمكين الجهات الحكومية من التوظيف وفقاً لحاجاتها، وأكّدت التزام الجهة الحكومية بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية ومحفزة، وعزّزت مبدأ الثقافة الإيجابية في العمل، ومبادئ التطوير والتدريب المستمر، كما أجازت بقرار من الوزير المختص تطبيق الدوام المرن بما يتماشى مع متطلبات العمل في الجهة الحكومية.«
ولفت إلى أن اللائحة الجديدة تنص على أن تضع إدارة الموارد البشرية في الجهة الحكومية خطة لاحتياجاتها المستقبلية من الموارد البشرية اللازمة؛ لتنفيذ استراتيجياتها والمهمات والأدوار المتعلقة بها، طبقاً للإطار التنظيمي الذي تصدره وزارة الخدمة المدنية.
إلى ذلك، أكدت وزارة الخدمة المدنية أن منصتها «جدارة» تخضع لعمليات تطوير، نافية ما تردد عن إلغائها، وذلك رداً على إشاعات أشارت إلى ذلك، في أعقاب فشل كثير من المتصفحين في الولوج إلى المنصة.
وقال المدير العام للاتصال المؤسَّسي المتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية سلطان الظاهر، في تغريدة على حسابه في «تويتر»: «لا صحة لما يتم تداوله بأن وزارة الخدمة المدنية ستُلغي منصة جدارة، بل تعمل الوزارة على تطويرها لتمكين الجهات الحكومية من تنفيذ إجراءات التوظيف الخاصة بها من خلال المنصة وبشكل مباشر.«

المقام السامي يوافق على توصيات لـ «مكافحة التستر»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622056

الرياض - «الحياة | «منذ 4ساعات في 18 فبراير 2019 -اخر تحديث في 18فبراير 2019 / 01:26
وافق المقام السامي في السعودية أمس (الأحد)، على تنفيذ توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري والتي تهدف لمعالجة التستر في كافة القطاعات وتطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة به، وتحفيز التجارة الإلكترونية واستخدام الحلول التقنية.

وتهدف التوصيات لتنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال وتعزيز النمو في القطاع الخاص وتوليد وظائف جاذبة للسعوديين وتشجيعهم للاستثمار وإيجاد حلول لمشكلة تملك الأجانب بشكل غير نظامي في القطاع الخاص.

وتضمنت توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري 16 مبادرة أهمها الموافقة على قيام وزارة التجارة والاستثمار بمراجعة نظام مكافحة التستر، واقتراح التعديلات اللازمة حياله خلال مدة لا تتجاوز90 يوماً من صدور التوجيه، وإصدار نظام الامتياز التجاري وتحفيز استخدام الحلول التقنية.

وتضمن القرار قيام كل جهة بمهامها بالتعاون والتكامل مع الجهات الأخرى، إذ تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطوير الحلول التمويلية في الجهات الحكومية والخاصة، لتمكين السعوديين من دخول القطاعات التي يتحكم فيها غير السعوديين.

وتقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدرس توطين الأنشطة التي يغلب عليها التستر التجاري، وفتح برامج التدريب على تجارة التجزئة، وتغطية ودعم نفقات البرامج التدريبية، وتتولى وزارة الشؤون البلدية والقروية تطوير ورفع مواصفات منافذ البيع.

وأوصى البرنامج بأن تدرس الهيئة العامة للاستثمار كافة السبل الممكنة لتشجيع الاستثمار لغير السعوديين، فيما تلزم الهيئة العامة للزكاة والدخل المتاجر ومنافذ البيع بحفظ وإصدار الفواتير الإلكترونية، في حين تراقب مؤسسة النقد العربي السعودي مصادر الأموال لضبط التعاملات المالية كافة ورصد أي اشتباهات أو حركة ناتجة عن تستر أو غسل أموال بالتعاون مع الجهات المعنية.

وسيسعى بنك التنمية الاجتماعية بحسب التوصيات إلى أن يوجد برنامجاً تمويلياً للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كما توجد المؤسسة العامة للتدريب التقني فرص تدريبية لتجار التجزئة.

يهدف البرنامج إلى إيجاد حلول جذرية للتستر التجاري من خلال توحيد الجهود، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتعزيز التوعية، وتشترك فيه 10 جهات حكومية هي: وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للزكاة والدخل، مؤسسة النقد العربي السعودي، بنك التنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وسيكون البرنامج ذراعاً ممكنة للمواطنين للتملك وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية؛ ويعمل على تهيئة الظروف المناسبة مع تقديم الدعم والمساندة وإتاحة برامج التمويل المختلفة.

كما يلزم البرنامج المنشآت بتطبيق الحلول التقنية مما يسهم في تنظيم التعاملات المالية، ويحد من خروج الأموال بطرق تضر بالاقتصاد الوطني.

31مؤشراً لـ "العمل" تتصدرها 3 ملايين وظيفة للسعوديين لتحقيق مبادرات التحول الوطني 2020

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615699

سعد آل منيع - جدة

وضعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 31 مؤشر أداء لتحقيق مبادرات التحول الوطني والمستهدف تحقيقها بحلول العام 2020 وتشمل قطاع الأعمال وقطاع التنمية الاجتماعية والجهات غير الربحية، ويتصدر المؤشرات توفير 3 ملايين وظيفة للسعوديين بالقطاع الخاص، ورفع نسبة السعوديات من إجمالي القوى العاملة إلى 28%.

وطرحت الوزارة عددًا من المبادرات لتحقيق التحول الوطني منها: الثقافة العمالية، برنامج حماية الأجور، توفير، خدمات رعاية الأطفال بأسعار مناسبة للنساء العاملات (المرحلة الأولى)، ابتكار حزم ونماذج استثمارية ذات أثر اجتماعي تنفذ من خلال كيان غير ربحي، وضع استراتيجية وطنية لذوي الإعاقة، وضع استراتيجية وبرامج وقائية تعمل على الحد من بعض الظواهر الاجتماعية السلبية أو الحيثيات الاجتماعية، وضع استراتيجية لاحتضان الأيتام من ذوي الظروف الخاصة، حوكمة شروط الأهلية والاستحقاق لبرنامج المعاش الضماني عبر الرقمنة والربط مع الجهات الأخرى، تطوير مشاريع إنتاجية للأسر الضمانية القادرة على العمل، تطوير حزمة متكاملة من الخدمات لتغطي احتياجات الضحايا والمعتدين أثناء وبعد العنف الأسري، تطوير آليات الاستقدام للاعتماد على السوق المحلي، تخفيض الفرق بين تكلفة السعوديين والوافدين، تشجيع العمل عن بعد والعمل من المنزل، وتأسيس المجالس الوطنية القطاعية.

«الشورى" يطالب بـ30 ٪ من وظائف القانون والمحاسبة للمرأة دراسة ضوابط استقطاب الوكلاء بما يضمن الشفافية والعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615698

جابر المالكي - الرياض

أوصت لجنة الإدارة في مجلس الشورى بطرح الوظائف القانونية والمحاسبية وغيرها من الوظائف، التي تجد إقبالًا كبيرًا من الحاصلات على شهادة جامعية لـ«المفاضلة» على العنصرين الرجالي والنسائي، مع مراعاة أن لا تقل النسبة المخصصة للمرأة في تلك الوظائف الكائن مقرها في المدن الرئيسة عن 30.%

وذكرت اللجنة أن نظام الخدمة المدنية ليس به ما يفرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب وشغل الوظائف، إلا أن تمكين المرأة في الخدمة المدنية، وتعزيز دورها القيادي من أهم المبادرات التي تعمل عليها الوزارة، وينضوي تحتها

مشروعات من ضمنها استثمار المواهب القيادية النسائية، وتحقيق التوازن بين الجنسين في المجموعات الوظيفية العامة، بما في ذلك تحديد نماذج للأعمال التي يمكن أن تتفوق المرأة في تنفيذها وإدارتها ومشروع العمل عن بعد؛ بهدف توسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها، من خلال وضع استراتيجية تشريعية للعمل عن بُعد.

وقد بلغت نسبة الموظفات السعوديات في السلالم المشمولة بالتقاعد المدني 42 % من إجمالي الموظفين، إضافةً إلى أن الجهات الحكومية لديها خاصية التمكين ولها كامل الصلاحيات للتوظيف حسب الاحتياج، كما أن الإعلانات الوظيفية التي تتم عن طريق وزارة الخدمة أو الجهات الممكنة شملت وظائف قانونية ومحاسبية.

وعلمت «المدنية» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى، أن لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس ستقدم 10 توصيات على تقرير وزارة الخدمة المدنية، والذي سيتم التصويت عليه في جلسة مقبلة، وطالبت الوزارة بتضمين تقريرها المقبل ما تم إنجازه في مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في وزارة الخدمة المدنية ضمن مشروعيها؛ «تحقيق التوازن بين الجنسين»، و»تمكين القيادات النسائية»، خاصةً في المناصب القيادية العليا التي طرحتها ضمن برنامجها للتحول الوطني.

كما طالبت اللجنة بإجراء دراسة شاملة لضوابط استقطاب الكفاءات المميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والوكلاء المساعدين وشروطها ومزاياها، والإعلان عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة، وطالبت التوصيات الوزارة بالتحقق من التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالدليل الإرشادي؛ لتهيئة الموظفين الجدد للعمل والذي أصدرته الوزارة.

ومن التوصيات الإضافية التي ستقدم ويترك للمجلس كلمة الفصل فيها بقبولها أو رفضها، توصية «تبني مبادرة دعم المرأة العاملة بإنشاء حضانات في الجهات الحكومية أسوة بمبادرة (قرة) في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.«

9مبررات لإنشاء حضانات لأبناء الموظفات

تحسن مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية.
انخفاض معدل الغياب والإجازات في الجهة الحكومية.
تعزيز مفهوم الولاء والانتماء لمؤسسة العمل.
الإبقاء على الكوادر الوطنية العاملة أطول فترة ممكنة.
تشجيع الأمهات الموظفات على الرضاعة الطبيعية.
الحفاظ على حق الطفل في نيل قسط وافر الرضاعة.
تعزيز العلاقة الوجدانية بين الأم وطفلها.
التوعية بأهمية الحضانة في بناء شخصية الطفل.
ودعم الدور المحوري للأسرة في التماسك الاجتماعي.

استثناءات للسجناء في إجراءات القبول بالجامعات

أمير الرياض شهد توقيع مذكرة تفاهم بين "السجون" وجامعة شقراء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615559

واس - الرياض

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه اليوم، معالي مدير جامعة شقراء الدكتور عوض بن خزيم الأسمري، ومدير عام المديرية العامة للسجون اللواء محمد بن علي الأسمري .واستمع

سموه إلى شرح عن مجالات التعاون بين الجهتين في عدد من محافظات المنطقة وسبل تعزيز التعليم والتدريب بين مستفيديهم. كما شهد سمو أمير منطقة الرياض توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة شقراء والمديرية العامة للسجون، التي تهدف إلى تذليل الصعوبات أمام النزلاء والتعامل معهم بشكلٍ استثنائي فيما يخص إجراءات القبول، من باب التحفيز لهم للالتحاق بالبرامج الدراسية الجامعية وذلك وعياً من الجهتين لأهمية التعليم في إعادة تأهيل النزلاء وإصلاحهم. وتشمل مذكرة التفاهم جميع السجون الواقعة في نطاق الجامعة الجغرافي وتقدم على ضوئها الجامعة للنزلاء برامج البكالوريوس في تخصصات متنوعة وكذلك الدبلوم والدورات التدريبية والبرامج التعليمية الصيفية. وثمن الأمير فيصل بن بندر هذا التعاون المشترك والجهود المبذولة من قبل الجهتين لتحقيق المنفعة العامة والخاصة للمستفيدين.

البرنامج الوطني لمكافحة التستر يطلق أطول "هاشتاق" للتوعية بأضرار التستر

المصدر: جريدة سبق الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://sabq.org/2LCpFW

عبدالله البرقاوي - الرياض

أطلق البرنامج الوطني لمكافحة التستر الذي تشترك فيه 10 جهات حكومية الهاشتاق التوعوي الأطول للتوعية والتحذير من الآثار السلبية للتستر التجاري على اقتصاد السعودية، وشهد تفاعل الجهات كافة المعنية بمكافحة التستر، التي باتت تعمل ضمن منظومة واحدة للقضاء على ممارسات التستر في السوق السعودية؛ إذ يُعد أحد أهم أسباب انتشار الغش والتقليد والبطالة وتهريب الأموال للخارج.

وجاءت فكرة الهاشتاق الذي تفاعلت معه الجهات الحكومية ذات العلاقة عبر حساباتها في تويتر من أن التستر جريمة خفية، وأراد البرنامج التوعية بأضراره ومخاطره من خلال الهاشتاق الطويل، وغير المتستر، محذرًا من بيئة التستر التي تعتبر بيئة خصبة للغش التجاري، ومن أسباب تدني مستوى السلع، كما يعطل توافر الفرص الوظيفية والاستثمارية للشباب، فضلاً عن كونه مدمِّرًا لاقتصاد السعودية بسبب الأموال الطائلة التي تختفي دون الاستفادة منها.

وشاركت وزارة التجارة والاستثمار بتغريدة في الهاشتاق، جاء فيها "لتحقيق منافسة تجارية عادلة، وإيقاف الغش التجاري وتدني جودة السلع."

كما علقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية: "في سبيل توفير فرص العمل المناسبة للسعوديين".. وشاركت المؤسسة العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني بتغريدة: "تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وفقًا لأعلى المعايير من أولوياتنا لدفع عجلة التنمية، ويأتي تحقيقًا لـ#رؤية_السعودية_2030."

وتبعتها باقي الجهات الأخرى بتغريدات مماثلة، تحذر من مخاطر التستر، وترفع من مستوى الوعي بآثاره وأضراره السلبية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تفاعُل العديد من الكتّاب والمختصين في الشأن الاقتصادي على مواقع التواصل الاجتماعي.

الجدير بالذكر أن البرنامج الوطني لمكافحة التستر الذي صدرت موافقة المقام السامي على توصياته يهدف إلى إيجاد حلول جذرية للتستر التجاري من خلال توحيد الجهود، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتعزيز التوعية.

وتشترك في البرنامج 10 جهات حكومية، هي: وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للزكاة والدخل، مؤسسة النقد العربي السعودي، بنك التنمية الاجتماعية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

ومن المقرر أن يكون البرنامج ذراعًا ممكِّنة للمواطنين للتملك وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية، ويعمل على تهيئة الظروف المناسبة مع تقديم الدعم والمساندة، وإتاحة برامج التمويل المختلفة، كما يلزم

المنشآت بتطبيق الحلول التقنية؛ وهو ما يسهم في تنظيم التعاملات المالية، ويحد من خروج الأموال بطرق تضر بالاقتصاد الوطني.

45مبادرة تنمية اجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622034

عبدالعزيز السويد

تفضّل وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي بالرد على مقالة الأسبوع الماضي «التنمية الاجتماعية يا وزارة العمل»، وفي رسالة إلكترونية ذكر الوزير أن الوزارة تعمل حالياً على 45 مبادرة نوعية «تخص هذا القطاع بمختلف فئاته، سنعلن عنها خلال أيام قليلة بمشيئة الله، من بينها مبادرات تشمل الأسر الضمانية، والقطاع غير الربحي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحماية الاجتماعية، والتطوع، وأبناءنا وبناتنا الأيتام وآباءنا وأمهاتنا المسنين.»

وأشكر الوزير على اهتمامه بالرد وأسلوبه الراقي بتوضيح ما تخطط له الوزارة، وأتمنى أن نرى هذه المبادرات قريباً على أرض الواقع لتحقق الفائدة المرجوة.

وأشير هنا إلى أن المواطن ينتظر من «التنمية الاجتماعية» مبادرات استباقية شاملة، تستشرف احتواء السلبيات التي قد تحدثها التحولات الاقتصادية والاجتماعية .لذا، أطالب معاليه بأن يكون للوزارة «التنمية الاجتماعية» حضور إيجابي في رصد الظواهر قبل تضخمها، أي أن تكون عين المجتمع الراصدة، خاصة في بعض الإجراءات التطويرية للأنظمة، على سبيل المثال لا الحصر «إيقاف الخدمات»، وهي جيدة ولها حاجة ماسة، لكن التطبيق قد يتعدى أثره إلى أشخاص وأسر لا علاقة لها بمسببات الإجراء، ويؤدي إلى مشكلات اجتماعية سيصل أثرها السلبي في نهاية الأمر حملاً ثقيلاً على الوزارة والمجتمع.

ختاماً.. للوزير وزملائه في الوزارة كل الشكر والدعاء بالتوفيق لما فيه خير الوطن والمواطن.

طب الأسنان بين تهميش الوزارة وألم البطالة!..

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1440هـ - 18 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/615636

خالد مساعد الزهراني

*عودة إلى صوت خريجي طب الأسنان، الذين هم اليوم يعاودون الحضور، بذات الزخم من الإصرار على إيصال صوتهم، حتى مع ما يكتنف حضورهم من محبطات مسؤول لا يتجاوب، وعمر يمضي تحت رحى البطالة.

*إنهم بقدر ما يحملونه من أمل في أن يجدوا لهم موطئ قدم في ميدان العمل، فإنه لا تزال في صدورهم حشرجة تساؤلات لم يجدوا لها إجابة، يقف على رأس تلك التساؤلات، وجود أمر سامٍ كريم وجّه بدراسة الفرص الوظيفية لخريجي

طب الأسنان، والخروج بتوصيات (وتنفيذها)، وفق جدول زمني يحدد فيه المطلوب من كل جهة ذات علاقة، حيث إنهم حتى اللحظة لم يلمسوا في واقعهم أي حل لمشكلتهم من الجهات ذات العلاقة!

*فكل ما خلصوا إليه وعود وتسويف وبطالة، من نتاجها فقد الكثير من المهارات المكتسبة عبر سنوات من الدراسة والبحث والتطبيق، الذي يؤسف أن يفضي كل ذلك إلى أن يعمل خريج طب الأسنان في أعمال لا تحتاج إلى الدراسة من أصله، فضلاً عن أن يهدر تحت لافتاتها جهد سنوات وسنوات من التعب المادي، والمعنوي من الطالب وأسرته.

*وعن القطاع الخاص في طب الأسنان، فقد أثبت الواقع أنه ميدان طارد لأبناء الوطن، فمع المعاناة المعنوية التي لا تقيم لأبناء الوطن في ظل شجع الملاك، والوافدين المتنفذين ما يستحقونه من اعتبار، فإن في الرواتب المتدنية التي لا تكفي حاجة الرسوم والدورات فقط، جانب إحباط لا حدود له، واللي مو عاجبه يستقيل!

*بهذا المنطق الموغل في النرجسية، يتعامل القطاع الخاص مع خريجي طب الأسنان من أبناء الوطن، في وقت يُرى العجز في طب الأسنان رأي العين في مرافق وزارة الصحة، وهو ما يفسر زحمة العيادات، وطول الانتظار، وبُعد المواعيد وهو ما يستدعي التفكير بصوت مسموع في الحلول، بدلاً من أسلوب التهميش الذي يعانيه الخريجون.

*ولعل في زيادة مقاعد البورد السعودي، وفتح المجال لإكمال الدراسة عن طريق الابتعاث عربياً وعالمياً، واستحداث عيادات ومراكز متخصصة في طب الأسنان، وافتتاح عيادات مسائية ومدرسية وفي أقسام الطوارئ بطواقم طبية متكاملة، ومساواة راتب الخاص بالقطاع الحكومي، مع حماية طبيب الخاص من التنمر الوظيفي، من قبل الملاك وأذرعهم من الوافدين المتنفذين، وجعل مفاضلة التوظيف بيد وزارة الخدمة المدنية، كل ما سبق يمثل جوانب حلول وجيهة، ينتظر من وزارة الصحة التماهي معها، وألا يستمر منها ما يلحظ من (تهميش.(

* ذلك التهميش الذي لا يتوافق والمرسوم الملكي الصادر بشأن خريجي طب الأسنان، الذي انتهت مدته المقررة بأربعة أشهر، دون أن يلمس الخريجون أي حل في واقعهم ، الواقع الذي يئن بين تهميش الوزارة، وألم البطالة، وفي كل الأحوال تظل البطالة هدراً شنيعاً في مقدرات الوطن، الذي أعد أبناءه لبنائه، وإلا فالبطالة تأتي بدون جهد، وعلمي وسلامتكم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 13 جماد ثاني 1439هـ - 18 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/615628/8

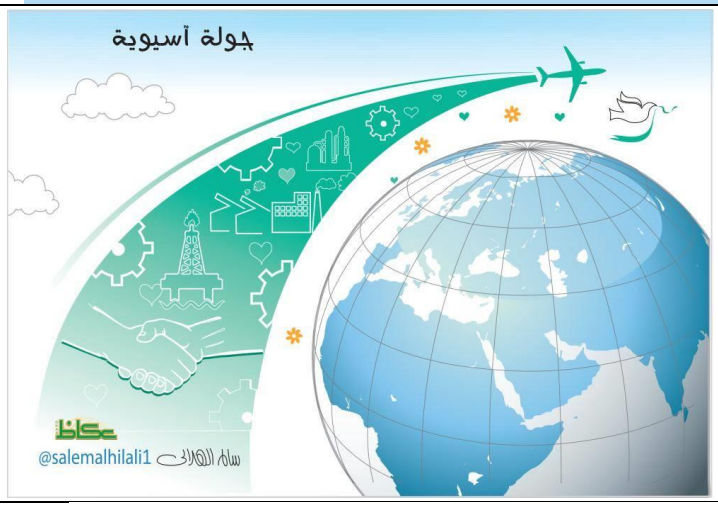

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 13 جماد ثاني 1439هـ - 18 فبراير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1706800